د. بدر بن سالم بن جميل السناني

عنوان البحث: كناية النسبة (قراءة في المصطلح)

المقدمة

تحرى العرب السلامة في صياغة قواعدهم؛ خوفا عليها من اللبس والغموض، فالتمسوا الدقة في تأسيس مبادئ علومهم، فوضعوا حدود المصطلح في العلوم المختلفة، فأقاموا بثاقب فكرهم الفروق بين هذه المصطلحات التي قد يقف عليها الدارس من النظرة السطحية، وهذا ما قد تلمحه من فرق بين الكناية والمجاز، أو الكناية التعريض، أو الكناية والتورية، فاشترطوا في الكناية أن يتحقق في تركيبها شرطان، إن اختل شرط خرجت من باب الكناية، وهما أن يتردد التركيب بين المعنى المباشر (غير المراد)، والمعني الضمني غير المباشر (المراد) الذي يفهم بلازم المعنى الأول.

إن هذه العناية في تحديد المصطلحات، ووضع الشروط ليست بغريبة على أناس تجاوزوا في معالجاتهم اللغوية البحث في قوة التراكيب الحرفية المنجزة وبنيتها السطحية بل فندوا أصولها (أي: حقيقة ما كانت عليه في بنيتها العميقة)، ونظروا في حقيقة ما قد تؤول إليه (أي: ما ستكون عليه من قوة استلزامية)، وما تحدثه من أعمال لغوية، مع هذه الدقة والالتزام إلا أن كثيرا من الدارسين ما زالوا يخلطون بين هذه المصطلحات ويدرجون مثالا في فن وهو بغيره ألصق، ومن هذا إدراجهم قول الشاعر: " اليُمْنُ يتبعُ ظِلَّهُ ... وَالمجْدُ يَمْشِي فِي رِكَابِهْ " في باب كناية النسبة، وهذا الأمر لا نراه، ولا نقره؛ لاختلال شرط من شروط إجراء الكناية وهو عدم القدرة على إجراء التركيب على حقيقته، لهذا ندرجه في باب المجاز، لا الكناية، وهذا المثال يظهر حظ جماله –في باب المجاز– أكبر، ويتلألأ بريقه أكثر. وفي البحث تفصيل المسألة.

ثمة أمثلة يدرجها بعض علماء البلاغة، والتفسير في باب الكناية – ولا نراها كذلك –كقولهم: (تَأَزَّرَ بِالمجْدِ ثُمَّ ارْتَدَى)، و(ابن السبيل)، ومن هذا جعلهم قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (سورة طه: 5) مجازا عن الاستيلاء والسيطرة، وبعضهم يراها تورية، ومن أمثلة المجاز – معهم – قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ (سورة البقرة: 210).

انطلاقا من أمثال هذا يسعى البحث إلى قراءة بعض الشواهد المبثوثة في باب الكناية قراءة بلاغية؛ رغبة في تحديد حقيقة اندراجها في باب الكناية، لذا بُني البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث رئيسة، ثم خاتمة عامة، أما المبحث الأول فيتناول مقاربة المعنى في الدرس اللغوي، وفكر علماء التراث، والمبحث الثاني يفصل القول في فن الكناية، والفروق الكامنة بينها وبين فني المجاز، والتعريض، وثم يعرض تقسيمات البلاغين أنواع الكناية، ليصل إلى المبحث الثالث، وفيه تعالج قضية البحث باختيار جملة من الشواهد التي تُدْرَج في باب الكناية، ومحاولة قراءتها قراءة بلاغية، والنظر في حقيقتها.

المبحث الأول: مقاربة دلالة الألفاظ في الدرس اللغوي

شغلت قضية العلاقة بين عنصري الدال (اللفظ) والمدلول (المعنى) الدراسات اللسانية، فهما يمثلان محور اهتمام العلوم الإنسانية، وجوهر البحث اللغوي، فاللغة – في المنظور اللساني[1] – نظام له عناصره اللغوية، ولا بد لكل عنصر لغوي (الدال) من بُعْدٍ دلالي يمثله، حيث يحمل كل دال في النظرية اللغوية بعدا دلاليا معينا يسعى المتكلم (الباث) إلى نقله –نطقا أو كتابة– إلى المستمع (المتلقي)، وهذا ما أكده دي سوسير (De. Saussure) الذي يرى أن النظام اللغوي مبني من علامات، وهذه العلامة ذات وجهين لا ينفصلان، هما:[2]

– الدال أو اللفظ، هو الصورة السمعية أو الكتابية.

– المدلول أو المعنى، هو التصور الفكري.

إن الهدف الأول من إنتاج المتكلم عباراته اللغوية هو تحقيق الكفاية التبليغية التواصلية، وهذه العبارات التي يختارها المتكلم – ليحقق هذه الكفاية – لا تأتي عشوائية، فهي تأتي نتيجة لترتيب المعاني في عقله، ومراعاة أحوال مخاطبه، فاختلاف المعنى المراد التعبير عنه، يوجب تباين اللفظ، أو اختلاف الترتيب "فالنظم عملية فكرية لا بد له من عمليتين: أولا: ترتيب المعاني في النفس، وثانيا: ترتيب الألفاظ في النطق"[3]، وقد كان واضع اللُّغة مدركا أن عملية الحديث يتنازعها قطبان مهمان، هما: المعنى الْمُرَاد التحدث عنه، واللفظ الْمُعَبِّر عن هذا المعنى.

يقول عبد القاهر (ت 471 هـ): "إن نظم الألفاظ لصياغة جملة لا يأتي عشوائيا، فهو يأتي نتيجة لترتيب معانيها في العقل، وتناسقها فيه"[4] فلا تُنْظَمُ الألفاظ في جملة من حيث هي ألفاظ، وبمعزل عن دلالاتها، وأنما تُنْظَمُ بمراعاة تلك الدلالات؛ أي: أن النظم يكون بين المعاني لا بين المباني؛ فهذه المباني أو القوة الحرفية وإن بدت سهلة إلا أنها قد تحمل أكثر من دلالة، فلا يصح في الفهم أن توصف الجملة بأنها شريط أفقي متسلسل، يقتنص المراد منه بالنظر إليه، والاكتفاء به[5]، فقد تتصارع على قوة العبارة الحرفية أكثر من قوة استلزامية حوارية فتصير العبارة مرادا بها غير معناها الحرفي، وقد عبر المتوكل عن ذلك بصوغ القاعدة المنطقية الآتية: "تنتقل الجملة من الدلالة على معناها الأصل (س) إلى معنى آخر (ص)، بالانتقال خرقا من أحد شروط إجراء (س) إلى ما يقابله من شروط إجراء (ص)"[6].

تميز الأنحاء الوظيفية التداولية بين قوتين تواكبان العبارة اللغوية، فالعبارة الواحدة مرشحة لحمل عدد من القوى، فهي تتجاوز معناها الحرفي القضوي الممثل له داخل البنية، لتكتسب دلالات ضمنية إضافية عبر مساق التخاطب، هاتان القوتان اللتان تتنازعان العبارةَ اللغويةَ، هما:

- القوة الحرفية القضوية.
- القوة الاستلزامية الحوارية.

يستدل على مدلول القوة الحرفية ببنية العبارة وصيغتها، أمَّا القوة الاستلزامية الحوارية فهي المتولدة عنها، طبقا لمقتضيات مقامية تداولية مخصصة، فالعبارة الواحدة مرشحة لحمل عدد من القوى، فهي تتجاوز معناها الحرفي الممثل له داخل البنية، لتكتسب دلالات إضافية عبر مساق التخاطب. فليس ثمة تناسب طردي بين نمط الجملة وقوتها الإنشائية، على الرغم من تعالقهما في أحايين كثيرة[7].

كان الاهتمام البلاغي بمبادئ الاستعمال اللغوي، جانبا من جوانب الاهتمام بالقوة التكلمية في الدراسات التداولية، حيث شغلت قضية المعنى، وتحقيق الكفاية التبليغية التواصلية بين المتكلمين فكر علماء العربية؛ فأولوا المعنى عناية خاصة، ووقفوا أعمارهم خدمة له، فجعلوا الكلام قائما على جسد وروح، فالنطق جسده، والمعنى روحه، يقول ابن طباطبا (ت322هـ): "الكلام الذي لا معنى له كالجسد الذي لا روح فيه"[8]؛ فردوا بهذا حجة مَن ادَّعَى عليهم عنايتهم بالألفاظ، وإغفالهم المعاني، يقول ابن جني (ت 392 هـ): "إن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها، وتهذبها، وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزم، وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندهم، وأكرم عليها، وأفخم قدرا في نفوسها"[9].

جعل بعض الدارسين عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) رائد دراسة المعنى في التراث العربي[10]؛ حيث انطلق في بناء الجملة من المعنى إلى المبنى، مخالفا في ذلك منهج من سبقه من علماء العربية كسيبويه (ت 180 هـ)، والجاحظ (ت 255 هـ)، وابن جني (ت 392 هـ) الذين كانت لهم ومضات فكرية تشرق في أعمالهم، لكنها لا تلبث أن تخبو، دون أن تترك وراءها أثرا لنظرية شاملة كالتي توصل إليها عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) الذي اعتنى باستخراج المعنى

الكامن خلف المفردات والتراكيب، فلم يغفل عن تمثيل المعاني المقامية الثواني التي تخرج عن أصل الوضع، بدليل قرائن الأحوال، فبنيت على أفكاره الكثير من النظريات اللسانية التي طرحت منهجها في تفسير النصوص، وبيان معانيها.

أطلق عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) على القوة الاستلزامية الناشئة من القوة الحرفية المنجزة مصطلح معنى المعنى، يقول: " . . . وهي أن تقول المعنى، ومعنى المعنى، تعني بالمعنى: المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"[11].

سبق عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) في تناولاته البلاغية ما يعرف في الدرس اللساني الحديث بمعاني الكلام المباشر (direct meaning)، وغير المباشر (indirect meaning)، أو (ما يقال) و(ما يقصد)، والمراد بالمعنى غير المباشر ما يستدعي إصغاء كثيرا لما يقوله النص في ظاهره؛ ليصل القارئ إلى معرفة ما يقوله النص في باطنه، فهو رحلة من المعنى المباشر إلى المعنى غير المباشر (indirect meaning)، ومن السطح إلى العمق، ومن المثبت إلى المحذوف، ومن الحاضر إلى الغائب، فالأعمال اللغوية غير المباشرة قد تثير إمكانية قول شيء من جانب المتحدث، يحمل ما يقول من معنى كما يحمل معنى إضافيا جديدا.

أما مصطلح (ما يقال)، و(ما يقصد) فهو ما تعنيه الكلمات، والعبارات بقيمها اللفظية المباشرة، والمراد بـ(ما يُقصد) هو ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر؛ اعتمادًا على أن السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال، ووسائل الاستدلال، لذا يرى جاك موشلر وآن ريبول أن القضية التداولية هي كل قضية لا تتعلق ببنية اللغة، وإنما تتعلق باستعمالها[12]، فعند التبادل اللغوي، نبلّغ من المعاني أكثر مما تدل عليه الكلمات، كأن يقول شخص: (أنا عطشان)، فهذا الجملة تحمل معنيين:[13]

1- معنى حرفيا يتمثل في المضمون القضوي (إخبار السامع أنه عطشان).

2- معنى ضمنيا يفاد من ملابسات القول (احضر لي كوبًا من الماء).

لهذا كانت التداولية تبحث في دلالة القوة الحرفية المنجزة، واستلزامها الحواري؛ أي: كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم (Speaker intentions) في السياق من غير عزل المفردات، وفي هذا المجال تكون التداولية نظرية استعمالية، حيث تدرس اللغة في استعمال الناطقين بها، وهي نظرية تخاطبية تعالج شروط التبليغ والتواصل الذي يقصد إليه الناطقون من وراء استعمالهم اللغة، يقول عبد الرحمن الحاج صالح: "إنما يفسر اختيار لفظ معين في تأدية غرض معين في حال خطاب معين، وليس المعنى وحده —حتى في هذه الصورة— يفسر وجود لفظين معينين، فما هو راجع إلى اللفظ له قوانينه الخاصة به،غير قوانين استعمال اللفظ"[14].

تناول علماء العربية أبعاد هذه القضية في أبواب متفرقة من درسهم البلاغي، وكان مرتعها الدراسات المهتمة بالمعنى كالخبر والإنشاء، وخروج الكلام عن مقتضاه الظاهر إلى معان ثانوية، حيث يسعى المتكلم إلى تحقيقها، ويظهر —أيضا— في بابي التورية، والكناية، فهما يلتقيان في كون كل منهما له معنيان، قريب غير مراد، وبعيد مراد، إلا أن التورية تصلح أن تندرج في المشترك اللفظي، فالتورية أن يذكر المتكلم لفظا مفردا له معنيان حقيقيان، أو يكون حقيقة ومجازا، فالمعنيان المنبثقان عن الكلمة المورّى بها يلتقيان في دلالة الكلمة، كقول النبي (ﷺ) في خروجه إلى بدر، وقد قيل له: ممن أنتم؟ فلم يرد الإجابة عن السؤال، فقال: "من ماء"[15]، فالمعنى القريب من قبيلة تعرف باسم (ماء)، والمعنى البعيد: أنا مخلوقون من ماء.

من هذا قول أبي بكر(ت) في الهجرة، عندما سأله سائل عن النبي (ﷺ): من هذا ؟ فقال: "هادٍ يهديني"[16]؛ فالمعنى القريب هاد يهديني الطريق، والمعنى البعيد هاد يهديني إلى الإسلام.

أما الكناية فلا تندرج في المشترك اللفظي، وهي في الكلمة والتراكيب، وفي المبحث القادم بيان لموضوع الكناية.

المبحث الثاني: الكناية في الدرس البلاغي

2. 1. التعريف بالكناية.

يُعَدُّ عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) أول من عرَّف الكناية بمفهومها، فجعل الكلام على ضربين: [17]

الأول: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده؛ وذلك إذا قصدت أن تخبر عن (زيد) مثلا بالخروج على الحقيقة، فقلت: خرج زيد، وبالانطلاق عن (عمرو) فقلت: عمرو منطلق.

الآخر: ضرب أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على الكناية، والاستعارة، والتمثيل. أولا ترى أنك إذا قلت: (هو كثير رماد القدر)، أو قلت: (طويل النجاد)، فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال، معنى ثانيا هو غرضك، كمعرفتك من كثير رماد القدر أنه مضياف، فأنت بالكناية زدت إثبات المعنى، وجعلته أبلغ، وآكد، وأشد. فليست المزية في قولهم: (جم الرماد)، أنه دل على قرى أكثر، بل المعنى إنك أثبت له القرى الكثير من وجه هو أبلغ، وأوجبته إيجابا هو أشد، وادعيته دعوى أنت بها أنطق، وبصحتها أوثق.

تذهب المعاجم اللغوية أن أصل الكناية الفعل الثلاثي (كني أو كنو) وهذه المادة؛ أي: "الكاف، والنون، والحرف المعتل يدل على تورية عن اسم بغيره. يقال: كنيت عن كذا. إذا تكلمت بغيره مما يستدل به عليه. وكنوت أيضا"[18]، جاء في كتاب العين: "كَنَى فلان، يكني عن كذا، وعن اسم كذا إذا تكلم بغيره مما يستدل به عليه"[19]، فاللفظ يشير إلى العدول عن لفظ إلى آخر يدل عليه، تقول: كَنَيْتَ عن كذا بكذا، أي: سترته، وتركت التصريح به، أو تكلمتَ بشيء، وأنت تريد غيره، قال بشار بن برد:[20]

يَا قُرَّةَ العَيْنِ إِنِّي لا أُسَمِّيكِ ... أَكْنِي بِأُخْرَى أُسَمِّيهَا وَأَعْنِيكِ

قال أبو منصور الأزهري (ت 370 هـ): "قال الليث: كنى فلان عن الكلمة المستفحشة يكني إذا تكلم بغيرها مما يستدل به عليها، نحو الرفث، والغائط، ونحوه"[21]، وجاء في الحديث أنه (ﷺ) قال: "مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهِنِّ أَبِيهِ وَلَا تُكَنُّوا"[22]، وقال أبو زياد:[23]

وإِنِّي لأَكْنِي عَنْ قَذُورَ بِغَيْرِهَا ... وأُعْرِبُ أَحْيَانا بِهَا وأُصَارِحُ

قال أبو البقاء الكفوي (ت 1094 هـ):" الكناية هي لغة مصدر كنى به عن كذا يكني، أو يكنو إذا تكلم بشيء يستدل به على غيره، أو يراد به غيره"[24]، على هذا تدور الكناية في اللغة على دلالة: "أن تتكلم بشيء وأنت تريد غيره، كنيت عن كذا بكذا، وكنوتُ"، أو أي: أن تتكلم بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة، ومجاز"[25].

أما في الاصطلاح فهو لفظ أطلق، وأريد به لازم معناه، مع جواز إرادة المعنى الحقيقي، أي "أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه، وردفه في الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلا عليه"[26]، وعلى هذا يدور تعريف علماء البلاغة، ومن هذه الأقوال:

– تعريف أبي يعقوب السكاكي (ت 626 هـ) "الكناية ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه؛ لينتقل من المذكور إلى المتروك"[27].

– تعريف ابن الأثير (ت 637 هـ) "كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز"[28].

– تعريف الخطيب القزويني (ت 739 هـ) "الكناية لفظ أريد به لازم معناه، مع جواز إرادة معناه حينئذ"[29].

– تعريف أبي حامد السبكي (ت 773 هـ) " الكناية لفظ أريد به موضوعه، ليستفاد منه غير موضوعه"[30].

– تعريف السيوطي (ت 911 هـ): "ترك التصريح بالشيء إلى ما يساويه في اللزوم؛ لينتقل منه إلى الملزوم، وقيل: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه"[31].

يكشف هذا القول نضج الرؤية البلاغية في فكر علماء العربية، فتلمح رؤيتهم العميقة الأبعاد البلاغة التداولية، وإدراكهم الدلالات اللغوية الوضعية (العرفية)، أو الدلالات العقلية الضمنية، أو الإلزامية فهم يرون أن الكناية محكومة بصلاحية ترددها بين المعنى الوضعي أو الصريح غير المراد، والدلالة العقلية الضمنية الملازم الحقيقة وهي المراد، كقول العرب: فلان لا يستقر لسانه في فمه، يَحمل هذا التعبيرُ أمرين:

الأول: المعنى الوضعي المباشر، والصريح، وهو حركة اللسان، واضطرابه، وأنه لا يهدأ البتة.

الآخر: المعنى البعيد، والمراد هو أن هذا الرجل مهذار كثيرُ الكلام.

إن المعنى الثاني المراد ملازم الأول، ومتصل به، وحاصل به، لهذا قلنا في (لا يستقر لسانه) كناية؛ لتحقق الشرطين، فهو لفظ أريد به لازم معناه الوضعي، وليس هذا المعنى، مع جواز إرادة ذلك المعنى.

إن العرب لها طرقها، وعباراتها الدالة على الكناية، مثال ذلك قولهم: (هو طويل النجاد)، يريدون طويل القامة، و(كثير رماد القدر) يعنون كثير القرى، وفي المرأة (نؤوم الضحى)، والمراد أنها مترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها، فقد أرادوا في هذا كله، كما ترى، معنى، ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به، ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود، وأن يكون إذا كان، أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد؟ وإذا كثر القرى كثر رماد القدر؟ وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها، ردف ذلك أن تنام في الضحى[32].

من لطيف الكناية وهي كثيرة ما جاء في قول النبي (ﷺ) لأنجشة: "يا أَنْجَشَةُ، رُوَيْدَكَ سوقَك بالقَوَارِيرِ" قال أبو الحسن ابن بطال (ت 449 هـ): " فإن القوارير هنا كناية عن النساء التي على الإبل، أمره بالرفق في الحداء والإنشاد؛ لأن الحداء يحث الإبل حتى تسرع السير، فإذا مشت الإبل رويدا؛ أمن على النساء السقوط"[33].

إن تشبيهه النساء بالقوارير من الاستعارة البديعة؛ لأن القوارير أسرع الأشياء، فأفادت الاستعارة هاهنا من الحض على الرفق بالنساء في السير ما لم تفده الحقيقة؛ لأنه لو قال له عليه السلام: ارفق في مشيتك بهن أو ترسل لهم يفهم من ذلك أن التحفظ بالنساء كالتحفظ بالقوارير كما فهم ذلك من الاستعارة؛ لتضمنها من المبالغة في الرفق ما لم تضمنه الحقيقة[34].

2. 2. الفرق بين الكناية والمجاز.

إنَّ الفرق بين الكناية والمجاز صحة تردد المعنى في الكناية بين الحقيقة والمجاز، وهذا لا يحصل للمجاز، فلا يمكن أن يجري على الحقيقة، وعلى هذا بنى العلماء تفريقهم، كتعليق ابن الأثير (ت 637 هـ) – على قوله تعالى: ﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا ﴾[35] – يقول: " وقد رأيت جماعة من أئمة الفقه لا يحققون أمر الكناية، وإذا سئلوا عنها عَبَّرُوا عنها بالمجاز، وليس الأمر كذلك، وبينهما وصف جامع، كهذه الآية، وما جرى مجراها، فإنه يجوز حمل الماء على المطر النازل من السماء، وعلى العلم، وكذلك يجوز حمل الأودية على مهابط الأرض، وعلى

القلوب، وهكذا يجوز حمل الزبد على الغثاء الرابي الذي تقذفه السيول، وعلى الضلال، وليس في أقسام المجاز شيء يجوز حمله على الطرفين معا سوى الكناية"[36].

من هذا تعليقه على جعل (الجبال) في قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾[37] كناية عن أمر رسول الله (ﷺ), يقول: "وهذه الآية من باب الاستعارة، لا من باب الكناية؛ لأن الكناية لا تكون إلا فيما جاز حمله على جانبي المجاز والحقيقة، والجبال ههنا لا يصح بها المعنى إلا إذا حملت على جانب المجاز خاصة؛ لأن مكر أولئك لم يكن لتزول منه جبال الأرض، فإن ذلك محال"[38].

قال بهاء الدين السبكي (ت 773 هـ) "لفظ أريد به موضوعه؛ ليستفاد منه غير موضوعه. وغير الكناية من الحقيقة: لفظ أريد به موضوعه؛ ليستفاد منه ذلك الموضوع. والمجاز: لفظ أريد به غير موضوعه"[39].

2. 3. الفرق بين الكناية والتعريض.

"أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح"[40]، والكناية متداخلة مع التعريض، ورادف كثير من علماء البلاغة بينها، وعَدُّوا التعريض قسما من الكناية[41]، قال ابن الأثير (ت 637 هـ): "قد تكلم علماء البيان فيه؛ فوجدتُهم قد خلطوا الكناية بالتعريض، ولم يفرقوا بينهما، ولا حدّوا كلّا منهما بحد يفصله عن صاحبه، بل أوردوا لهما أمثلة من النظم والنثر، وأدخلوا أحدهما في الآخر؛ فذكروا للكناية أمثلة من التعريض، وللتعريض أمثلة من الكناية؛ فممن فعل ذلك الغانمي، وابن سنان الخفاجي، والعسكري"[42].

يعد الزمخشري (ت 538 هـ) ممن أقام الفرق بينهما، يقول: "فإن قلت أي فرق بين الكناية والتعريض قلت الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له كقولك: طويل النجاد، والحمائل، لطول القامة، وكثير الرماد للمضياف، والتعريض أن تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: جئتك لأسلم عليك ولأنظر إلى وجهك الكريم ولذلك قالوا: وحسبك بالتسليم مني تقاضيا، وكأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على الغرض"[43].

إن التعريض هو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم، لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي[44]. كأن تقول لمن تتوقع صلته ومعروفه بغير طلب: إني فقير، وأنت كريم، فإن هذا – وأشباهه – تعريض بالطلب، وليس هذا اللفظ موضوعا في مقابلة الطلب لا حقيقة ولا مجازا إنما دل عليه من طريق المفهوم.

عقد أبو هلال العسكري (ت 395 هـ) بابا في الفرق بينهما، جاء فيه: "التعريض ضد التصريح: وهو إبهام المقصود بما لم يوضع له لفظ حقيقة ولا مجازا، وهو أن تضمن كلامك ما يصلح للدلالة على المقصود وغير المقصود، . . .، قيل: وأصله من العرض للشيء الذي هو جانبه، وناحية منه. كأن المتكلم أمال الكلام إلى جانب يدل على الغرض. . . .، والكناية: الدلالة على الشيء بغير لفظه الموضوع له، بل لوازمه"[45].

قال القونوي (ت 978 هـ): "الكناية ذكر الرديف، وإرادة المردوف، كقولك: فلان طويل النجاد، وكثير الرماد، ويعني أنه طويل القامة، ومضياف. والتعريض: تضمين الكلام دلالة ليس لها فيه ذكر، كقولك: ما أقبح البخل؛ تعرض بأنه بخيل"[46].

من التعريض الحسن ما نقله ابن الأثير (ت 637 هـ) أن امرأة وقفت على باب قيس بن سعيد، وقالت له: أشكو إليك قلة الفأر في بيتي، فقال: ما أحسنَ ما وَرَّت عن حاجتها، املؤوا بيتها خبزا، وسمنا، ولحما[47].

2. 4. أقسام الكناية.

تفصّل مباحث البيان شرح أقسام الكناية، وتطنب في القول فيها، وتعرض الأمثلة، والشواهد، وهذا الجزئية لا تعنينا – هنا – كثيرا؛ لهذا لن نطيل القول فيها، وحسبنا ذكر أنواعها، والتعريف بها، والتمثيل على كل ضرب بمثالين، لنركز القول على الأمثلة المرادة في المبحث الثالث.

أما أنواع الكناية فقسّمها البيانيُّون بحسب المعنى الذي تشير إليه إلى ثلاثة أقسام:

2. 4. 1. الكناية عن صفة.

هي ما كان المكنَّى عنه فيها صفة ملازمة الموصوف، فيطلب بها صفة من صفاته، كقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾[48]، فقوله: (يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ) كناية عن الندم، ومن أمثلة دلالة الالتزام، قول الخنساء في أخيها صخر:[49]

طَوِيلُ النِّجَادِ رَفِيعُ الْعِمَادِ ... كَثِيرُ الرَّمَادِ إِذَا مَا شَتَا

في هذا المثال تصف الخنساء أخاها بثلاث صفات:

الصفة المذكورة	الكناية أو المعنى المراد
طويل النجاد	الشجاعة
رفيع العماد	العظمة والرفعة في قومه
كثير الرماد	الجود والكرم

عدلت عن التصريح بهذه الصفات إلى الإشارة إليها والكناية عنها؛ لأنه يلزم من طول حمالة السيف طول صاحبه، ويلزم من طول الجسم الشجاعة عادة، ثم أنه يلزم من كونه رفيع العماد أن يكون عظيم المكانة في قومه وعشيرته، كما أنه يلزم من كثرة الرماد كثرة حرق الحطب، ثم كثرة الطبخ، ثم كثرة الضيوف، ثم الكرم.

2. 4. 2. الكناية عن موصوف.

هي التي يُطلبُ بها موصوف، حيث نذكر صفة ننسبها إلى موصوف غير مذكور في الكلام، فيستلزم لفظ هذه الصفة ذاتا أو مفهوما، واشترط علماء البيان أن تكون كناية الموصوف مختصة بالمكنى عنه، لا تتعداه، كقوله تعالى: ﴿أَوَ مَنْ يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾[50]، إذ تحمل الآية كناية عن موصوف، وهي المرأة فهي التي تنشأ في الحلية، وترى في الزينة، وإذا خاصمت فإنها لا تستطيع الإبانة عن مرادها حياء وخجلا، وهذه المعاني خاصة بالمرأة.

من هذا ما ذكره العسكري (ت 395 هـ) في مقارنته بين قول البحتري، عمرو بن معد يكرب، قال البحتري:

قَوْمٌ تَرَى أَرْمَاحَهُمْ يَوْمَ الْوَغَى ... مَشْغُوفَةً بِمَوَاطِنِ الكِتْمَانِ

أما عمرو بن معد يكرب، فيقول:

الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أَبْيَضَ مِخْذَمٍ ... والطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الأَضْغَانِ

قال أبو هلال (ت 395 هـ): " قوله (مَجَامِعِ الأَضْغَانِ) أجود من قوله: (مَوَاطِنِ الكِتْمَانِ)؛ لأنهم إنما يطاعنون الأعداء من أجل أضغانهم، فإذا وقع الطّعن في موضع الضغن؛ فذلك غاية المراد"[51].

الذي يهمنا هنا الكناية عن موصوف بعبارة: (مَوَاطِنِ الكِتْمَانِ، ومَجَامِعِ الأَضْغَانِ)؛ حيث ترك الشاعران التصريح بلفظ القلوب، وذكرا بعض صفات القلوب، وهي كونها مواطن كتمان الأسرار، واجتماع الأحقاد فيها، فإذا وُجدت الاسرار أو الأضغان كانت مجتمعة في داخلها وملازمة لها.

2. 4. 3. الكناية عن نسبة.

هي الكناية الحكميّة بين الْمُسْنَد والمسند إليه، أو المحكوم به والمحكوم عليه، فيُطلبُ بها إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، أو تخصيص الصفة بالموصوف، فتتمثل الكناية هنا في العدول عن نسبة الصفة إلى الموصوف مباشرة، ونسبتها إلى ما له اتصال به، ومن هذا الباب ما ذكره عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)، وهو قول زياد الأعجم:[52]

إنَّ السَّماحَةَ والمروءة والنَّدَى ... في قُبَّةٍ ضُرِبَتْ على ابْنِ الحَشْرَجِ

كناية النسبة في قول الشاعر: (قبة)، والصفة أو المعنى التي يطلب تخصيص الموصوف بها السماحة والمروءة والندى، قال عبد القاهر (ت 471 هـ) معلقا على هذا البيت: " أراد، كما لا يخفى، أن يثبت هذه المعاني والأوصاف خلالا للممدوح، وضرائب فيه، فترك أن يصرح، فيقول: إن السماحة والمروءة والندى لمجموعة في ابن الحشرج، أو مقصورة عليه، أو مختصة به، وما شاكل ذلك مما هو صريح في إثبات الأوصاف للمذكورين بها، وعدل إلى ما ترى من الكناية والتلويح، فجعل كونها في القبة المضروبة عليه، عبارة عن كونها فيه، وإشارة إليه، فخرج كلامه بذلك إلى ما خرج إليه من الجزالة، وظهر فيه ما أنت ترى من الفخامة"[53].

من هذا الباب قول الشاعر:

اليُمْنُ يتبعُ ظِلَّهُ ... وَالمجْدُ يَمْشِي فِي رِكَابِهْ

إن الشاعر في هذا البيت عدل عن وصف الممدوح بأنه ميمون الطلعة، إلى قوله: إن اليمن يتبعه أينما سار، واتباع اليمن ظله يستلزم نسبته إليه.

المبحث الثالث: قراءة في أمثلة بلاغية

نجد عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) يرادف بين الكناية والتعريض في كثير من الأمثلة، يقول:" ومما هو إثبات للصفة على طريق الكناية والتعريض، قولهم: "المجد بين ثوبيه، والكرم في برديه"، وذلك أن قائل هذا يتوصل إلى إثبات المجد والكرم للممدوح، بأن يجعلهما في ثوبه الذي يلبسه، كما توصل (زياد) إلى إثبات السماحة والمروءة والندى لابن الحشرج، بأن جعلها في القبة التي هو جالس فيها"[54].

استشهد الجرجاني (ت 471 هـ) على هذا الباب بجملة من الشواهد، منها:

- قول الكميت: يصير أبان قرين السماح ... والمكرمات معا حيث صارا
- قول أبي نواس: فَمَا جَازَهُ جُودٌ وَلَا حَلَّ دُونَهُ ... وَلَكِنْ يَصِيرُ الجُودُ حَيثُ يَصِيرُ

جاء في التعلق "كل ذلك توصل إلى إثبات الصفة في الممدوح بإثباتها في المكان الذي يكون فيه، وإلى لزومها له بلزومها الموضع الذي يحله" [55].

إن هذه الأمثلة لا تقبل شرطي الكناية، فهي لا تجري على أرض الحقيقة، ولا تنبت إلا في أرض المجاز، فهذه الأمثلة التي استشهد بها عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) على كناية النسبة – وكتب البلاغة تأخذ بها – ليست من نسل الكناية، فهي من بنات المجاز.

من هذا ما ذكره محمد السَّراج على كناية النسبة قولهم:(تَأَزَّرَ بِالمجْدِ ثُمَّ ارْتَدَى)، يقول: فهذا كناية عن نسبة المجد إليه[56]، وهذا ليس من الكناية؛ لامتناع إجرائه على الحقيقة، فهو استعارة، ومثله قول البحتري:

أَوَ مَا رَأَيْتَ المجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ ... فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يتحوَّلِ ؟

قال الجرجاني (ت 471 هـ) شارحا البيت: " لأنَّ مدارَ الأمر على أنه جَعَل المجدَ والممدوحَ في مكانٍ، وجعلَه يكونُ حيثُ يكون"[57]، وذكر هذا القول أبو يعقوب السكاكي (ت 626 هـ)[58]، والهاشمي (ت 1362هـ) [59].

من أمثلة المجاز الذي وضع في باب الكناية، قول الزوزني في تعليقه على بيت لبيد بن ربيعة.

عَفَتِ الدِّيَار مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا ... بِمِنىً تَأَبَّد غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

قال الزوزني في شرحه:" والكناية في غولها ورجامها راجعة إلى الديار، قوله: تأبد غولها، أي: ديار غولها، وديار رجامها، فحذف المضاف"[60]. لكننا لا نراها كناية، فهي من باب الاستعارة، لا من باب الكناية؛ لأن الكناية لا تكون إلا فيما جاز حمله على جانبي المجاز والحقيقة، والغول والرجام أو حتى الديار لا تصح أن تحمل على الحقيقة، فهي لا تغادر عباءة المجاز، ولا تتجاوز حوزته؛ لأن تأبد الغول والرجام، وهما جبلان، فلا يكون حقيقة، إلا إذا حملت على جانب المجاز.

مثل هذا ما نجده عند حيدر شاكر وزينة خالد في دراستهما جمالية الصورة الكنائية في شعر ابن لَنْكَك (ت 360 هـ)[61] – حيث استشهدا على الكناية بمجموعة من الأمثلة، ولو دققنا النظر فيها نجدها لا تندرج في باب الكناية[62] – ومن أمثلة ما يجري على المجاز، وقد وضعاه في الكناية عن الموصوف قول ابن لَنْكَك (ت 360 هـ):

العَيْر فَوقَ الثُّرَيَّا... وفِي الوَهَادِ الأَرِيْبُ

علقا على البيت بقولهما: "لقد كنَّى الشاعر بصورة رائعة، مصورا بها نفسه، ومبينا عدم امتلاكه الحظ، فقد كنَّى الشاعر عن الوضاعة ودنو المنزلة بالإنسان الوضيع الذي لا يمتلك أي شيء، ولكنه يمتلك حظوة كبيرة، ورفيعة تجعله كالحمار فوق النجوم، وقد خصَّ بذلك الشاعر (الحمار)، فهو رمز لعدم الفهم والإدراك، فهذه (كناية عن موصوف)، تصوِّرُ من لم يفهم، ومن لم يمتلك علمًا وأدبًا فإن حظه كحظ الحمار فوق الثريا، وهي النجم المعروف، وتجلَّت هذه الكناية عن التعريض بحالته النفسية، وهي تجسيد لليأس الذي وصل له"[63].

البيت – ولا سيما الشطر الأول منه – لا يجري على الكناية، وإن أجريانا الشطر الثاني منه على الكناية؛ فالكناية عن صفة لا موصوف، أي كناية عن قلة الحظ، ثم تلحظ أنهما رادفا بين مصطلحي الكناية والتعريض، ومن الترادف بين المصطلحين، قولهما: "فجاء قوله: (حتى أباح قفاه) كناية عن الصفع، وهي قمة السخرية، وقد جاءت بأسلوب التعريض"[64].

استشهد الباحثان على الكناية عن النسبة بقول ابن لنكك (ت 360 هـ):

حزيران وتموز وآب ... ثلاثة أشهر فيها العذاب

"كنَّى الشاعر عن مدى حرِّ هذه الأشهر الثلاثة بلفظة (العذاب) وهي (كناية عن نسبة)؛ لأنَّهُ ذكر الموصوف الأشهر الثلاثة، والصفة وهي العذاب، مبينا مدى شدة الحر فيها، ومدى ارتفاع درجات الحرارة في هذه الأشهر"[65].

هذا المثال يندرج في كناية الصفة، وليس كناية عن النسبة، ومثله –أيضا– في قولهما: "ومن الكنايات المثيرة التي صوَّرها ابن لنكك البصري، التي تُصوِّرُ حالة سيئة كانت متداولة في ذلك الزمن وهي ظاهرة الرشوة، إذ يكني عن الرشوة بصب الزيت في القنديل وخصَّ بها في تصويره رجال الدين"[66]، فإن جعلنا الكناية عنه الرشوة، فهي كناية عن موصوف، وإن جعلنا الكناية عن قبول الرشوة فهي كناية عن صفة، وفي الحالتين ليست كناية عن نسبة.

من غريب ما ذكره الباحثان على الكناية عن الموصوف قول ابن لنكك (ت 360 هـ): "هَذَا غبَارُ وَقَائِعِ الأَيَّامِ"[67]، وذلك من قوله:

وَتَعَجَّبَتْ لِلشَّيْبِ لَا تَتَعَجَّبِي ... هَذَا غُبَارُ وَقَائِعِ الأَيَّامِ

"جاءت الصورة الكنائية في هذا النص جليَّة ومؤكدة، تتمخض عن جمال في التصوير ودقة في التعبير، وذلك في قوله: (غبَارُ وَقَائِعِ الأَيَّامِ) ولاسيَّما حينما عبَّر عن الشيب الذي لحقه، بغبار الأيام، ووقائعه، فكانت (كناية عن موصوف)"[68].

إن تركيب (غبار وقائع الأيام) محسن معنوي يندرج في حسن التعليل، ومثل هذا؛ أي مما جري في مضمار حسن التعليل، وقد جُعِلَ من لطيف الكناية عن النسبة، وإليه ذهب كثير من رجال البلاغة[69]، قول الشاعر:

سألت الندى والجودَ مالي أراكما ... تبدلتما ذلاً بعزٍّ مؤبدِ

وما بالُ رُكنِ المجد أمسى مُهَدَّما ... فقالا، أُصِبْنَا بابن يحيى محمدِ

فقلتُ: فَهَلَّا مُتُّمَا عندَ موتِه ... فقد كنتما عبديه في كلِّ مشهدِ

فقالا: أقمنا كي نُعزّى بفقدِهِ ... مسافةَ يومٍ ثم نتلوه في غدِ

من هنا نرى أن هذه الأبيات برمتها لا تقترب من حمى الكناية، ولا تجد ريحها، فهي مجازي كلها، من أجل هذا جعلها حسن بن إسماعيل الجناجيُ بحسه البلاغي فنا بديعيا مندرجا في حسن التعليل، يقول: " فكل ما ذكره الشاعر غير واقع، ولا ممكن الوقوع، وليس له من علة. فالندى والجود لم يذلا، وركن المجد لم ينهدم، ولم يكن الندى والجود عبدين للمرثي، ولا أقاما بعده للعزاء ثم يلحقان به في الغد، ولكن الشاعر تخيل كل هذا وعلل له من عند نفسه"[70].

على هذا أكثر الأمثلة التي وضعت للكناية عن النسبة؛ لذا تجدهم يعرفون بالكناية عن النسبة بقولهم: "هي الكناية التي يستلزم لفظها نسبة بين الصفة وصاحبها المذكورين في اللفظ، تنفرد عن النوعين السابقين بأن المعنى الأصلي للكلام غير مراد فيها"[71]؛ رغبة منهم في إدراجها في باب الكناية مع اتقاض شرط إجراء الكناية فيها.

من التراكيب التي عُدِلَ بها عن فنها، وأدرجت في الكناية عن الموصوف، قول العرب: (ابن السبيل) كناية عن المسافر، أو المنقطع، و(أبناء النيل) كناية عن المصريين، و(بنت طبق) كناية عن السلحفاة، و(بنات السماء) كناية عن الغيوم، وغيرها من أعلام الجنس التي تدل على فرد شائع بين أفراد الحقيقة، ولا تنصرف إلى شيء معين، ويندرج في هذا الباب كل ما أضيف إلى غير العاقل، وهنا نفرق بين التراكيب الآتية التي يريدون بها – جميعا – الكناية، وهي قولهم:

- أبناء الضاد[72].
- لغة الضاد[73].
- بنت عدنان.

أما قولهم أبناء الضاد –ويريدون به كناية عن العرب، أو من يتحدث العربية – فهو استعارة، وقولهم لغة الضاد هو مجاز مرسل؛ يريد به اللغة العربية، وعلاقته الجزئية، فهو من تسمية الكل باسم الجزء، ويدخل في باب تعميم الدلالة، كأن يقال: قرأت في صلاتي بالحمد لله، وقول هو الله أحد، فالحمد لله مجاز مرسل، يراد به الفاتحة سمي الكل باسم الجزء، ومثله قول هو الله أحد، يراد بها الإخلاص، وهذا من العلاقة الجزئية.

أما قولهم: (بنت عدنان) فهي كناية عن اللغة العربية؛ لأنه يصح في هذا التركيب الحقيقة والمجاز كقول الشاعر:

وجدتُ فيك بنتُ عدنان دارا ... ذَكَّرَتها بَدَاوةَ الأعراب

إن قول الشاعر: (بنت عدنان) كناية عن موصوف وهو اللغة العربية، فعدل عن التصريح باسم اللغة العربية إلى تركيب يشير إليها، وهذا التركيب لا يمنع من إرادة المعنى الأول.

أما ما كان المضاف إليه غير عاقل فهي من باب الاستعارة، لا من باب الكناية؛ لأن شرط الكناية واضح، وهو صحة أن تحمل على جانبي المجاز والحقيقة، والسبيل ههنا لا يصح بها المعنى إلا إذا حملت على جانب المجاز خاصة؛ لأنه

جعل السبيل أبا، والمسافر أو المنقطع ابنا لها؛ لملازمته إياها؛ كما لا يلازم الابن أباه، ويسمى الابن ابنا؛ لكونه بناء للأب؛ لأنه الذي بناه، وجعله الله سببا لإيجاده[74]، أو لأن الطريق تبرزه فكأنها ولدته؛ لهذا يشبه بالابن كل ما يحصل من جهته شيء من التربية والخدمة، أو التفقد، أو الملازمة والمصاحبة كابن السبيل للمسافر، وابن الحرب للمجاهد، وفلان ابن بطنه، وابن فرجه إذا كان همه مصروفا إليهما، وابن يومه إذا لم يتفكر في غد.

وقد سمت العرب المسافر ابن السبيل؛ لملازمته إياها كملازمة الطفل أمه[75]، قال أبو جعفر الطبري (ت310 هـ): "إنما قيل للمسافر(ابن السبيل)، لملازمته الطريق، والطريق هو(السبيل) فقيل لملازمته إياه في سفره: (ابنه)، كما يقال لطير الماء (ابن الماء) لملازمته إياه، وللرجل الذي أتت عليه الدهور (ابن الأيام والليالي والأزمنة)" [76]، واستشهد بقول ذي الرمة: [77]

وَرَدْتُ اعْتِسَافًا وَالثُّرَيَّا كَأَنَّهَا ... عَلَى قِمَّةِ الرَّأْسِ ابْنُ مَاءٍ مُحَلِّقُ

من هذا جعلهم من كناية الموصوف قول أحمد شوقي:

يَا ابنَةَ اليَمِّ مَا أَبُوكِ بَخِيلٌ ... مَا لَهُ مولعا بِمَنْعٍ وَحَبْسِ؟

"فلقد كنى شوقي (بابنة اليم) عن السفينة، وكنى بـ(أبوك) عن البحر، ففي كليهما كناية عن موصوف"[78]، وهذا التركيب مجاز، وليس كناية، وذكرها إحسان عباس في المجازات في معرض حديثه عن الملامح اليونانية في الأدب العربي، يقول: "وابنة العنب عند بندار كما هي عند أبي نواس، ويستمر هذا المجاز حيا حتى شوقي: يا ابنة اليم ما أبوك بخيل، (السفينة)" [79].

من أمثلة ما ذكر في باب الكناية، وهو جار على الحقيقة، ما استشهد به كل من محمد أحمد قاسم، ومحيي الدين ديب في باب الكناية عن موصوف، بقول المتنبي، وجرير:

- قال أبو الطيب المتنبي:

سَيَعْلَمُ الجَمْعُ مِمَّن ضَمَّ مَجْلِسُنا ... بِأَنَّنِي خَيْرُ مَن تَسْعَى بِهِ قَدَمُ

- قال جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا ... وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ

جاء في التعليق "ففي قوله (من تسعى به قدم) كناية عن موصوف هو الإنسان: أراد أنه خير الناس، . . .، وففي قوله: (من ركب المطايا) كناية عن موصوف هو الناس"[80].

كان لعقيدة المفسر والبلاغي دورها في صرف النصوص إلى الكناية والمجاز؛ خروجا بالنص عن أصل الحقيقة، فاعتمد أصحاب المذاهب حججهم اللغوية في تطويع المسائل البلاغية؛ خدمة لآرائهم، ونصرة لعقيدتهم، ومن يقف على كتب أصول الدين والفقه يلمس هذا الجانب واضحا، فكل عَمِلَ على تطويع قواعد اللغة خدمة لعقيدته؛ اتَّكَؤُوا على قدرتهم البيانية في نصرة مذهبهم، وإبراز آرائهم ومن الآيات التي وقع الخلاف كقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ ﴾[81]، وقوله تعالى: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾[82] التي يراها بعضهم تورية[83]، والتورة مذهب الزمخشري (ت 538 هـ) نقله ابن حجة الحموي (ت 837 هـ)[84].

إن هذه الشواهد لا نراها إلا حقيقة، فالمولى يخبر عن نفسه بأنه استوى بكيفية مجهولة، كما يخبر المولى عن نفسه أنه سميع، بصير عليم، فالاستواء معلوم، بكيفية ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، من غير تكييف، ولا تمثيل.

يجري الإمام الجرجاني (ت 471 هـ) هذه الآية وشبيهاتها على المجاز لا الحقيقة، يقول: "أمَّا التفريط فما تجد عليه قوما نحو قوله تعالى ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ﴾، وقوله ﴿وَجَاء رَبُّكَ﴾، و﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ وأشباه

ذلك من النبو عن أقوال أهل التحقيق، فإذا قيل لهم: إن الاتيان والمجيء انتقال من مكان إلى مكان، وصفة من صفات الأجسام، وأن الاستواء –إن حمل على ظاهره– لم يصح إلا في جسم يشغل حيزا، ويأخذ مكانا، والله – عز وجل – خالق الأماكن، والأزمنة، ومنشئ كل ما تصح عليه الحركة، والنقلة، والتمكن، والسكون، والانفصال، والاتصال، والمماسة، والمحاذاة، وإن المعنى على (إلا أن يأتيهم أمر الله) و(جاء أمر ربك)"[85].

أخذ الزمخشري (ت 538 هـ) بالدليل العقلي، فسلك مسلك المجاز، والإسناد مجاز، والفاعل معه محذوف يقدر بجاء أمره، أو قدرته أو سلطانه، فالكلام على حذف مضاف للتهويل "فإن قلت: ما معنى إسناد المجيء إلى الله، والحركة والانتقال إنما يجوزان على من كان في جهة، قلت: هو تمثيل لظهور آيات اقتداره، وتبين آثار قهره، وسلطانه، مثلت حاله في ذلك بحال الملك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من آثار الهيبة والسياسة ما لا يظهر بحضور عساكره كلها، ووزرائه، وخواصه عن بكرة أبيهم"[86].

إلى مذهب المجاز ذهب السكاكي (ت 626 هـ) والخطيب القزويني (ت 739 هـ)[87]، جاء في مفتاح العلوم "المجاز أن تكون الكلمة منقولة عن حكم لها أصلي على غيره كما في قوله علت كلمته ﴿ وَجَاء رَبُّكَ ﴾ فالأصل: وجاء أمر ربك، فالحكم الأصلي في الكلام لقوله: ربك هو الجر، وأما الرفع فمجاز"[88].

نقل الألوسي (ت 1270 هـ) القولين[89]، وأخذ بالمجاز بعض النحويين[90]، والمفسرين[91]، وما جاء في هذه الآية ينسحب على قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلآئِكَةُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَإِلَى اللّهِ تُرْجَعُ الأُمُورُ ﴾، الشاهد في النص توجيه لفظ الجلالة، فاختلاف العقيدة أثر في التخريج على أقوال[92]، فمنهم من جعل الرفع في لفظ الجلالة حقيقة، وجعله بعضهم مجازا، فأصله الجر على حذف مضاف، يقول القزويني (ت 739 هـ):" أي عذاب الله أو أمره"[93]، وكونه جاريا على الحقيقة، قول من يثبت ما أثبته الله لنفسه، فابن منظور (ت 711 هـ) استشهد بقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلآئِكَةُ﴾ يقول: "والغَمام معروفٌ في كلام العرب، إلا أَنَّا لا نَدْري كيف الغَمامُ الذي يأْتي الله عز وجل يومَ القيامة في ظُلَلٍ منه، فنحن نُؤْمن به، ولا نُكَيِّفُ صِفَتَه، وكذلك سائرُ صِفاتِ الله عز وجل"[94].

قال الإمام الشعراوي "حتى لا ندخل في متاهات التشبيهات، أو متاهات التعطيل نقول: علينا أن نأخذ كل شيء منسوب إلى الله في إطار: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (الشورى: 11) فحين يقول سبحانه: ﴿ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ... ﴾ (الفتح: 10) ونحن نفهم أن لليد مدلولاً، والقرآن لغة عربية يخاطبنا بها سبحانه، فالقول: إن لله يدًا فهذا دليل على قدرته. واستخدام الحق كلمة اليد هنا كناية عن القدرة. والإنسان عليه أن يأخذ كل شيء منسوب إلى الله مما يوجد مثله في البشر، في إطار ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾، فنقول: سبحانه له يد ليست كيد البشر، وله وجود لكنه ليس كوجود البشر، وله عين ليست كعيون البشر. وله وجه ليس كوجه أحد من البشر"[95].

الخاتمة

أقام علماء العربية علومهم على أسس متينة، وبنوا مصطلحاتهم بعد تأمل ونظر، فأدركوا أن كثيرا من التركيب لها قوة استلزامية يفرضها السياق على قوتها الحرفية المنجزة، فمن يتكئ على أعمدتها يستطيع أن يفرق بين كثير من الأمثلة التي قد تتشابه على أهل الاختصاص، وهذا ما لمسناه بعد قراءة كثير من متون البلاغة، وشروحها فهم – كثيرا – ما يخلطون بين الكناية والمجاز، ولا سيما في إدخال كثير من الأمثلة التي أدرجوها في الكناية عن النسبة، وهم يصرحون في التعريف بها أنه لا يمكن أن تجري على الأصل أو الحقيقة، فهي جارية على المجاز، وهذا القول فيه من التصريح بكون هذه الأمثلة لا تندرج في باب الكناية، فهي من المجاز لا غير.

من الحالات التي وقفنا عليها – وإن كان قليلا – جعل بعض الأمثلة التي من الحقيقة، وجعلها في الكناية عن الموصوف، كقول المتنبي:

سيعلم الجمع ممن ضم مجلسنا ... بأنني خير من تسعى به قدم

لعل من أهم الأسباب التي دفعت علماء البلاغة إلى إجراء بعض الأمثلة على المجاز أو إجرائها على غير ما وضعت له هي عقيدتهم، واتجاهاتهم المذهبية، وهذا جعل الإمام الزمخشري أن يجري كثير من الأمثلة على المجاز، وهي من باب الحقيقة.

---

[1] عبد العزيز مطر. علم اللغة وفقه اللغة تحديد وتوضيح. ط 1. قطر: دار قطري بن الفجاءة. 1986. ص 14، وميشال زكريا. الملكة اللسانية عند ابن خلدون. ط 1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1986. ص 11، وحلمي خليل. مقدمة لدراسة علم اللغة. ط 1. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. 1992. ص 20، وتمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها. ط 5. القاهرة: عالم الكتب. 2006. ص 34.

[2] دي سوسير، فرديناند. دروس في الألسنية العامة. ترجمة صالح القرمادي. محمد الشاوش. وعجينة. ليبيا: الدار العربية للكتاب. 1985. ص 87.

[3] فضل عباس. البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني). ط 4. عَمَّان: دار الفرقان. 1999. ص 71.

[4] الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. دلائل الإعجاز. تحقيق سعد كريم الفقي. ط 1. القاهرة: دار اليقين. 2001. ص 35.

[5] جون ليونز. نظرية تشومسكي اللغوية. ترجمة وتعليق حلمي خليل. ط 1. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 1985. ص 118.

[6] المتوكل، أحمد. دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. ط 1. الدار البيضاء: دار الثقافة. 1986. ص 102.

[7] جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق. ترجمة عباس صادق. مراجعة يوئيل عزيز. ط 1. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة. 1987. ص 149.

[8] ابن طباطبا، أحمد بن محمد. عيار الشعر. تحقيق عباس عبد الستار. ومراجعة نعيم زرزور. دار الكتب العلمية. ط 1. بيروت: 1985. ص 16.

[9] ابن جني، أبو الفتح. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. ط 2. بيروت: عالم الكتب. 1952. ج 1 ص 237.

[10] مصطفى حميدة. نظام الارتباط والربط في تراكيب الجملة العربية. ط 1. القاهرة: الشركة المصرية العامية للنشر. 1997. ص 9.

[11] الجرجاني دلائل الإعجاز. ص 177.

[12] موشلر. وريبول. القاموس الموسوعي للتداولية. ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عز الدين المجدوب. ط 1. تونس: المركز الوطني للترجمة. 2010. ص 12.

[13] المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، د. ط، (الرباط، منشورات عكاظ، الرباط، 1989)، ص 22، وصحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب، ص 33.

[14] الحاج صالح، عبد الرحمن. النظرية الخليلية الحديثة (مفاهيمها الأساسية). الجزائر: مركز البحث العلمي، والتقني لتطوير اللغة العربية. العدد 4. 2007. ص 92.

[15] ابن حجة الحموي، أبو بكر بن علي بن عبد الله. خزانة الأدب وغاية الأرب. تحقيق عصام شقيو. ط 4. بيروت: دار ومكتبة الهلال، و دار البحار. 2004م. ج 2 ص 40.

[16] ابن حجة الحموي. خزانة الأدب وغاية الأرب. ج 2 ص 41.

[17] الجرجاني. دلائل الإعجاز. ص 262.

[18] ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. معجم مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام محمد هارون. د . ط. بيروت: دار الفكر. 1979. مادة: (ك. ن. و).

[19] الفراهيدي، الخليل بن أحمد. كتاب العين. تحقيق مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي. د. ط. بيروت: دار ومكتبة الهلال. د. ت. باب الكاف، والنون، والياء، ج 5 ص 411.

[20] ابن المعتز، عبد الله بن محمد . طبقات الشعراء. تحقيق عبد الستار أحمد فراج. ط 1. القاهرة: دار المعارف. د. ت. ص 31. وأبو الحسن البصري، علي بن أبي الفرج بن الحسن. الحماسة البصرية. تحقيق. مختار الدين أحمد. د. ط. بيروت: عالم الكتب . د. ت. ج 2 ص 210.

[21] أبو منصور الأزهري، محمد بن أحمد. تهذيب اللغة. تحقيق محمد عوض مرعب. ط 1. بيروت: دار إحياء التراث العربي . 2001. مادة: (ك. ن. ي).

[22] النسائي، أحمد بن شعيب بن علي. السنن الكبرى. تحقيق حسن عبد المنعم شلبي. ط 1. بيروت: مؤسسة الرسالة . 2001 م. ج 8 ص 136.

[23] أبو منصور الأزهري. تهذيب اللغة. مادة: (ك. ن. ي)، والجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. ط 4. بيروت: دار العلم للملايين. 1987. مادة (ك. ن. ي)، وابن فارس. معجم مقاييس اللغة. مادة: (ك. ن. و)، و الصاحب بن عباد، إسماعيل بن عباد بن العباس. المحيط في اللغة. تحقيق محمد حسن آل ياسين. ط1. بيروت: عالم الكتب. 1994. مادة: (ع. ر. ب)، وابن منظور، محمد بن مكرم بن على. لسان العرب. ط 3. بيروت: دار صادر. 1994. مادة (ك. ن. ي).

[24] الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري. د. ط. بيروت: مؤسسة الرسالة. د. ت. ص 761.

[25] الجوهري. الصحاح. مادة (ك. ن. ي)، والزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق. تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق عبد الستار أحمد فراج، وآخرين. ط 1. الكويت: مطبعة حكومة الكويت. 1986. مادة (ك. ن. و).

[26] الجرجاني. دلائل الإعجاز . ص 66.

[27] أبو يعقوب السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي. مفتاح العلوم. شرح نعيم زرزور. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1983. ص 512.

[28] ابن الأثير، نصر الله بن محمد. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. تحقيق محمد محيي الدين. ط 1. بيروت: المكتبة العصرية . 1995. ج 2 ص 194.

[29] الخطيب القزويني، محمد بن سعد الدين بن عمر. الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان، والبديع). ط . 1. بيروت: دار إحياء العلوم . 1998. ص 301.

[30] السبكي، أحمد بن علي بن عبد الكافي. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. تحقيق عبد الحميد هنداوي. ط 1. بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر. 2003 . ج 2 ص 14.

[31] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم. تحقيق محمد إبراهيم عبادة. ط 1. القاهرة: مكتبة الآداب. 2004. ص 98.

[32] الجرجاني. دلائل الإعجاز . ص 66.

[33] ابن بطال، علي بن خلف بن عبد الملك. شرح صحيح البخاري. تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم. ط 1. الرياض: مكتبة الرشد. 2003 . ج 9 ص 324 .

[34] المرجع السابق. ج 9 ص 324 .

[35] سورة الرعد: 17.

[36] ابن الأثير. المثل السائر. ج 2 ص 191.

[37] سورة إبراهيم: 46.

[38] ابن الأثير. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. ج 2 ص 192.

[39] السبكي، أحمد بن علي بن عبد الكافي. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. تحقيق عبد الحميد هنداوي. ط 1. بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر. 2003 . ج 2 ص 14.

[40] الجرجاني. دلائل الإعجاز. ص 70.

[41] جعل ابن المعتز (ت 296 هـ) التعريض والكناية من محاسن الكلام والشعر وجعلهما في باب واحد، يقول: "ومنها التعريض والكناية، قال علي – رضي الله عنه – لعقيل ومعه كبش له: أحد الثلاثة أحمق، فقال عقيل: أما أنا وكبشي فعاقلان" (ابن المعتز، عبد الله بن محمد. البديع في البديع. ط 1. بيروت: دار الجيل. 1990. ص 160). وجعل ابن وهب الكاتب بينهما ترادفا، يقول: "اللحن فهو

التعريض بالشيء من غير تصريح، أو الكناية عنه بغيره " (ابن وهب، إسحاق بن إبراهيم بن سليمان. البرهان في وجوه البيان, تحقيق حفني محمد شرف. ط 1. القاهرة: مكتبة الشباب (القاهرة) – مطبعة الرسالة. 1969. ص 109).

[42] ابن الأثير. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. ج 2 ص 180.

[43] الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي. ط 1. بيروت: دار الكتاب العربي. 2006. ج 1 ص 311.

[44] ابن الأثير. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. ج 2 ص 186، والكفوي. الكليات معجم في المصطلحات. ص 763.

[45] أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل. الفروق اللغوية. تقديم وتحقيق إيهاب محمد إبراهيم. ط 1. القاهرة: مكتبة ابن سينا. 2013. ص 127.

[46] القونوي، قاسم بن عبد الله. أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء. تحقيق يحيى حسن. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية. 2004. ص 55.

[47] ابن الأثير. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. ج 2 ص 200.

[48] سورة الكهف: 42.

[49] الميداني، عبد الرحمن بن حسن. البلاغة العربية. ط 1. دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية. 1996. ج 2 ص 146.
ورد البيت في الحماسة البصرية (طَوِيل النجاد رفيع الْعِمَاد ... سَاد عشيرته أمردا) ينظر: أبو الحسن البصري، علي بن أبي الفرج بن الحسن. تحقيق مختار الدين أحمد. د. ط. بيروت: عالم الكتب. د. ت. ج 1 ص 219.

[50] سورة الزخرف: 18.

[51] أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل. الصناعتين. تحقيق علي البجاوي ومحمد إبراهيم. ط 1. بيروت. المكتبة العنصرية. 1999. ص 234.

[52] الجرجاني. دلائل الإعجاز. ص 307.

[53] المرجع السابق. ص 307.

[54] المرجع السابق. ص 310.

[55] المرجع السابق. ص 310.

[56] السَّراج، محمد علي. اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل. راجعه خير الدين شمسي باشا. ط 1. دمشق: دار الفكر. 1983. ص 177.

[57] الجرجاني. دلائل الإعجاز. ص 240.

[58] أبو يعقوب السكاكي. مفتاح العلوم. ص 412.

[59] الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع. ضبطه يوسف الصميلي. د. ط. بيروت: المكتبة العصرية،. د. ت. ص 290.

[60] الزوزني. الحسين بن أحمد بن الحسين. شرح المعلقات السبع للزوزني. ط 1. بيروت: دار إحياء التراث العربي. 2002. 172.

[61] حيدر صاحب شاكر، وزينة وليد خالد. جماليات الصورة الكنائية في شعر ابن لَنْكَك. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية. جامعة بابل. العدد 33. حزيران 2017. ص 494.

[62] استشهد الباحثان بمجموعة من شعر ابن لنكك، لكن الكثير منها لا تندرج في باب الكناية، وسنكتفي ببعض الشواهد، ويمكن للقارئ العودة إلى البحث وسيجد فيه الكثير.

[63] المرجع السابق. ص 494.

[64] المرجع السابق. ص 498.

[65] المرجع السابق. ص 499.

[66] المرجع السابق. ص 499.

[67] كتب البيت في الدراسة بهذه الصورة، وشطره الأول مكسور.

نَكَرَتْ نُحُولِي وَهَوَ مِن فَرْطِ ... الأَسَى لِفِرَاقِ إِخْوانٍ عَلَيَّ كِرَامُ
وَتَعَجَّبَتْ لِلشَّيْبِ لَا تَتَعَجَّبِي ... هَذَا غِبَارُ وَقَائِعِ الأَيَّامِ

[68] المرجع السابق. ص 495.

[69] أبو يعقوب السكاكي. مفتاح العلوم. ص 412، وابن حجة الحموي، أبو بكر بن علي. ثمرات الأوراق في المحاضرات. د. ط.. مصر: مكتبة الجمهورية العربية. د. ت. ج 2 ص 244، والأبشيهي، محمد بن أحمد بن منصور. المستطرف في كل فن مستطرف. ط 1. بيروت: عالم الكتب. 1999. ص 172، و الهاشمي. جواهر البلاغة. ص 290.

[70] الجناجيُ، حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرازق: من قضايا البلاغة والنقد عند عبد القادر الجرجاني. ط 1. 1981. ص ص 223 – 224.

[71] محمد أحمد قاسم، ومحيي الدين ديب. علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني). ط 1. طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب. 2003 ص 247.

[72] المرجع السابق. ص 246.

[73] البشابشة، أحمد بدري منصور. وظائف الكناية والتعريض في الحديث الشريف. رسالة ماجستير. جامعة آل البيت. كلية الدراسات الفقهية والقانونية. كلية أصول الدين. 2007. ص 20.

[74] المناوي، محمد عبد الرؤوف. التوقيف على مهمات التعاريف. تحقيق محمد رضوان الداية . ط 1. بيروت: دار الفكر المعاصر. 1990. ص 30.

[75] النووي، يحيى بن شرف. تحرير ألفاظ التنبيه. تحقيق عبد الغني الدقر. ط 1. دمشق: دار القلم. 1988. ص 121.

[76] الطبري، محمد بن جرير.جامع البيان في تأويل القرآن،المشهور بتفسير الطبري.تحقيق أحمد محمد شاكر. ط 1. بيروت: مؤسسة الرسالة. 2000. ج 3 ص 346.

[77] المرجع السابق. ج 3 ص 346.

[78] محمد أحمد قاسم، ومحيي الدين ديب. علوم البلاغة. ص 246.

[79] إحسان عباس. ملامح يونانية في الأدب العربي. ط 1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1977. ص 181.

[80] محمد أحمد قاسم، ومحيي الدين ديب. علوم البلاغة. ص 246.

[81] سورة البقرة:210.

[82] سورة طه: 5.

[83] التفتازاني، سعد الدين. مختصر المعاني. د. 1. بيروت: دار الفكر. 1991. ص 254.

[84] ابن حجة الحموي. خزانة الأدب وغاية الأرب. ج 2 ص 40.

[85] عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تحقيق وتعليق سعيد محمد اللحام، بيروت، دار الفكر العربي، ط 1، 1999، ص 218.

[86] الزمخشري: الكشاف، ج 4 ص 565.

[87] الخطيب القزويني. الإيضاح في علوم البلاغة. ص 194.

[88] أبو يعقوب السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد. مفتاح العلوم. حققه وقدم له عبد الحميد هنداوي. ط 2. بيروت: دار الكتب العلمية. 2011. ص 502.

[89] أبو الفضل الألوسي (محمود بن عبد الله): روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لبنان، دار الكتب العلمية، ط 2، 2005، ج 15 ص 342.

[90] ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، بيروت، دار الجيل، ط 5، 1979، ج 3 ص 168، و ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن) : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ط 20، 1980، ج 3 ص 76.

[91] البيضاوي، عبد الله بن عمر. تفسير البيضاوي. تحقيق عبد القادر حسونة. ط 1. لبنان: دار الفكر. 1996. ج 5 ص 398، وأبو البركات النسفي، عبد الله بن أحمد. مدارك التنزيل وحقائق التأويل. تحقيق مجدي منصور. . د. ط. القاهرة: المكتبة التوفيقية. د. ت. ج 4 ص 435، والثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف. الجواهر الحسان في تفسير القرآن. د. ط. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. د. ت. ج 4 ص 251، وأبو السعود، محمد العمادي. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (المشهور بتفسير أبي السعود . د. ط. لبنان: دار إحياء التراث العربي. د . ت ، ج 7 ص 13، والشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. ط 1. المنصورة: دار الغد الجديد. 2003. ص 2132، وصافي، محمود بن عبد الرحيم. الجدول في إعراب القرآن. ط 4. دمشق: دار الرشيد مؤسسة الإيمان. 1997. ج 30 ص 326.

[92] أبو حيان الأندلسي. تفسير البحر المحيط، ج 2 ص 313.

[93] الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 194.

[94]- ابن منظور: لسان العرب، مادة (عمي).

[95]- الشعراوي، محمد متولي. تفسير الشعراوي (الخواطر). د. ط. القاهرة: مطابع أخبار اليوم. 1997. ج 7 ص 161.